

جمعية الدول الأطراف

لجنة الميزانية والمالية

لاهاي

٢-٦ آب / أغسطس ٢٠٠٤.

تقرير مقدم لجمعية الدول الأطراف

بشأن المناقشات حول المباني الدائمة للمحكمة

- ١- يقدم هذا التقرير إلخاذا بالفقرة ٩ من تقرير لجنة الميزانية والمالية المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/CBF.1/L.4). ويهدف إلى منح جمعية الدول الأطراف نظرة عامة على التطورات الرئيسية التي تخص صياغة احتياجات المحكمة من المباني الدائمة. يُستهل التقرير بلمحة وجيزة عن العملية المتبعة حتى الآن، ثم يمنح نظرة عامة على الوضع الراهن. وأخيرا يقدم نبذة مختصرة عن المسائل التي تتطلب مزيدا من البحث.
- ٢- منذ صيف عام ٢٠٠٢، تجري مناقشات ذات طابع أعمّ بشأن المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية داخل المحكمة وخارجها، مع الدولة المضيفة. جرت هذه المناقشات في بداية الأمر بقيادة الفريق المتقدم، ثم برعاية شعبة الخدمات المشتركة. وإذ أصبحت المواضيع أكثر تعقيدا وبدا واضحا أنه من الضروري تقديم المزيد من الإسهامات المفصلة، أنشئت لجنة مشتركة بين الهيئات في خريف عام ٢٠٠٣. وضمن هذه اللجنة، يقوم ممثلو هيئات المحكمة، من رئاسة/دوائر، ومكتب المدعي العام، والمسجل، بتنسيق وضع المحكمة ككلّ بالنسبة للمسائل التي تتم إثارها بشأن المباني الدائمة. وسيتم التشاور بشكل كامل أيضا مع رئيس الأمانة في الوقت المناسب. وسوف يضمن ذلك إسهامات موحدة بشأن مختلف جوانب احتياجات المحكمة من المباني الدائمة التي سيبلغ بها المسجل الدولة المضيفة، ويظل المسجل هو المحاور الرئيسي، تحت إشراف الرئيس، مع مملكة هولندا بشأن المسائل المتعلقة بالمباني.

٣- وقد أُنْفِقَ مع الدولة المضيفة على عملية تتم بمقتضاها أولاً صياغة تصميم أولي يشير إلى الاحتياجات الرئيسية فيما يخص المباني الدائمة المقرر استعمالها كمقر للمحكمة لفترة مطولة من الزمن. وبعد معرفة الموقع، سيُستند إلى التصميم الأولي هذا لتنظيم مباراة دولية من أجل اختيار مهندس معماري لتشييد المباني الدائمة. ولم يتم الاتفاق بعد على معايير مباراة الهندسة بالتحديد بين المحكمة والدولة المضيفة.

٤- طوال عملية التخطيط للمباني الدائمة وتحضيرها، ستقدم المحكمة لجمعية الدول الأطراف معلومات مستكملة بصورة منتظمة عن التقدم المحرز. ومن المأمول أن يستكمل التصميم الأولي بنهاية السنة الجارية أو بمستهل سنة ٢٠٠٥. وبالتالي سوف يتسنى تقديم تقرير موضوعي عن الاحتياجات الأساسية حسب التصميم الأولي فيما يخص المباني الدائمة، إلى لجنة الميزانية والمالية في موعد لا يتجاوز دورتها الصيفية لعام ٢٠٠٥.

٥- وقد تكرمت الدولة المضيفة، منذ بداية المناقشات، بوضع تحت تصرف المحكمة، فريق من الخبراء على درجة عالية من المقدرة من وكالة الإسكان الحكومية الهولندية. وأدت المناقشات التي أجريت مع هؤلاء الخبراء إلى صياغة عدد من المتطلبات العامة التي سوف تبرز في التصميم الأولي. وقد صيغت هذه المتطلبات بعد دراسة دقيقة للنظام الأساسي وغيره من النصوص ذات الصلة، بمراعاة تجربة المنظمات والمحاكم الدولية الأخرى، وبمراعاة الخبرة المكتسبة على الصعيد الدولي. ومن عناصر هذه المتطلبات العامة أن المباني الدائمة يجب أن تأوي مقر المحكمة الجنائية الدولية على أحسن صورة، بتوفير أفضل ظروف عمل ممكنة للمحكمة، ولموظفيها، ولسائر مستخدميها لمدة طويلة من الزمن (لفترة ٥٠ عاماً المقبلة)؛ يجب أن تسمح المباني الدائمة (بما فيها الموقع والبنائات) بزيادة ونقصان عدد الموظفين وأماكن العمل، حسب عبء العمل بوجه خاص، وينبغي أن تفي بالمتطلبات الأمنية تماماً حسب الاقتضاء والضرورة في كل الحالات المحتملة. إضافة إلى هذا، ينبغي أن يكون مقر المحكمة في موقع واحد، لا أن يكون مشتتاً في مختلف أنحاء المدينة. وبعد صياغة هذه المتطلبات العامة، بدأت مناقشات إضافية من أجل استكمال التصميم الأولي، ولا تزال جارية.

٦- من المهمّ التشديد على أنه، في هذه المرحلة من صياغة المتطلبات العامة، لا تجري أي مناقشات بشأن أي موقع معين أو أي نوع من المباني. وإنما يتم العمل على إيجاد سبيل للوصول إلى تفاهم شامل لهيكل المحكمة التنظيمي وطرق عملها العملية والإجرائية، بهدف تجسيد ذلك في متطلبات البناء العامة. كما تم الاتفاق مع الدولة المضيفة على أن الجوانب المالية من تشييد المباني الدائمة للمحكمة لن تناقش في هذه المرحلة لعدم وجود أي أساس واضح يمكن الاستناد إليه في أي افتراضات. وليست المحكمة في وضع يسمح لها بعد بتكوين فكرة شاملة وكافية بشأن أنماط التمويل المتاحة من أجل البحث عندما تظهر مسألة طرائق التمويل الملموسة للمباني الدائمة. وسوف تدرج هذه الجوانب وغيرها من الجوانب المالية المتعلقة بالعملية في التقارير التي ستقدم فيما بعد إلى الجمعية.